الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/538
26 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

المساعدة الخاصة المقدمة للإنعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٢ ألف المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يصف هذا التقرير التالي المساعدة المالية والمادية المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق عملية إنعاشها الاقتصادي وتعميرها في عام ١٩٩٧.

ألف - السياق

٢ - منذ صدور القرار ١٦٩/٥٢ ألف، تطورت بصورة جذرية الحالة السياسية والعسكرية والأمنية في البلد. وأدت النزاعات المسلحة، التي شملت بلدانا شتى في المنطقة، إلى وقف كثير من البرامج والأنشطة. وفي المجالات التي أمكن فيها كفالة الأمن، نفذت بعض عمليات الإغاثة الإنسانية.

٣ - وقد صاغت الحكومة برنامجا على مدار ثلاث سنوات يحمل اسم "برنامج الحد من البرامج المنفذ كل ثلاث سنوات" ويهدف إلى تحديد أشد أولويات الحكومة استعجالا مما أتاح لهيئات الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تبدأ في تحويل بطيء في محور أنشطتها من حيث الطوارئ إلى مجال الإصلاح والتنمية. وبعد ذلك، تم تعميق البرنامج الثلاثي المذكور وطرحه على اجتماع "أصدقاء الكونغو"

الذي عقد برئاسة البنك الدولي (بروكسل، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧) ليصبح برنامج الاستقرار والتعمير في حالة الطوارئ. وبرغم أن استجابة المانحين ما زالت تعاني من نهج "فلننتظر لِنَر"، إلا أن البرنامج يعكس تصميم الحكومة على دعم تنمية البلد وتعزيز قدراته الأصلية.

٤ - وعلى ذلك، قامت هيئات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتكييف برامجها كيما تعالج الأولويات الحكومية على النحو الذي حددته السلطات الجديدة، ومن ثم توسيع نطاق أنشطتها في الجزء الشرقي من البلاد حيث ما برحت معظم تدخلاتها مركزة ومن ثم تشمل إقليم الكونغو بأسرها.

باء - دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥ - في عام ١٩٩٧، تم تقييم التمويل المتاح من منظومة الأمم المتحدة بمبلغ ٧٣١,٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وقد جاء معظمه من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٥ في المائة) وبرنامج الأغذية العالمي (٤٣ في المائة) وغطى نطاقا واسعا من القطاعات. وقد شكّل هذا المبلغ نسبة ٧٤ في المائة من المساعدات الخارجية المقدمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٧.

٦ - وبالنظر إلى الاضطراب السياسي الذي أصاب البلاد خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧، فقد خصصت الأموال والموارد البشرية أساسا لعمليات الطوارئ. وقصدت استراتيجية منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال إلى تجنب أي إجراءات من شأنها أن تخلق ظروفا تؤدي إلى الاتكال على المساعدات الغوثية المقدمة في حالات الطوارئ. وعلى ذلك، بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على سبيل المثال عملية سريعة للإعادة إلى الوطن بالنسبة إلى اللاجئين الكونغوليين من برازافيل فضلا عن عملية متواصلة للاجئين الروانديين. وقد اعتبرت الأنشطة المبذولة في حالات الطوارئ، وما زالت معتبرة، بمثابة تدابير مرحلية قبل أن تكون أهدافا بحد ذاتها.

٧ - ومع تولي تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير مقاليد الأمور في أيار/ مايو ١٩٩٧، تم تنفيذ البرامج الأساسية في جميع أنحاء البلاد. والتزمت وكالات الأمم المتحدة بصياغة مشاريع جديدة وإعادة تشكيل أنشطتها الجارية فيما كانت الحكومة عاكفة على تحديد أولوياتها الجديدة. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة برامج عديدة رامية إلى تعزيز قدرة السلطات الجديدة في قطاعات شتى منها مثلا: مسح مواقع الإصابة بالأوبئة، وتنسيق المساعدات الخارجية، وإصلاح الخدمات العامة وأساليب الحكم والإدارة والإصلاح القضائي.

٨ - وقبيل اندلاع النزاع الحالي في آب/أغسطس ١٩٩٨ جاءت الإجراءات التالية لتشكل الإنجازات الرئيسية لوكالات الأمم المتحدة في القطاعات المختلفة:

(أ) حالة الطوارئ: أدى إنشاء فريق تابع للأمم المتحدة للإدارة في حالة الكوارث في كينشاسا، إلى إتاحة تنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تدفق مستمر للمعلومات إلى الوكالات أو إلى مقر الأمم المتحدة بشأن جميع جوانب الأزمة. أما في الميدان، فقد قُدمت المساعدة من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي إلى ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ هربوا من النزاع بالإضافة إلى الأشخاص المشردين داخليا في طول البلاد وعرضها. وقد تأكدت قوة الأمم المتحدة على إدارة الكوارث بعد وقوع حادثين كبيرين خلال السنة: التهديد بالجفاف في جنوبي كيفو ووقوع الفيضانات وتفشي وباء الكوليرا في مقاطعة أورينتال. وقد حشدت الأمم المتحدة استجابة متناسقة في الوقت المناسب لتلبية احتياجات السكان المتضررين؛

(ب) الإصلاح: أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "برنامج الإصلاح الموسع" في مناطق اللاجئين المتضررة من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا البرنامج الذي بلغ حجمه ٢٠ مليون دولار غطى جميع جوانب الإصلاح: المدارس والمراكز الصحية والمياه والمرافق الصحية والبيئة والزراعة. وقد أعقب هذا البرنامج، برنامج آخر للإصلاح يقوم على الأساس المحلي ويتولاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف إلى تعزيز القدرات المحلية في المناطق المتضررة من الأزمات عن طريق مشاريع صغيرة بلغ إجمالي حجمها ٤ ملايين دولار؛

(ج) الزراعة: في هذا القطاع الأساسي، شاركت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع برنامج يتعلق بالأمن الغذائي وبناء القدرات في المرافق العامة يصل إلى ٣٠ مليون دولار. وللمرة الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرت صياغة برنامج زراعي شامل من خلال عملية مشتركة مع الحكومة وسوف يؤدي إلى تخفيف معاناة الشعب الكونغولي؛

(د) أساليب الحكم والإدارة: اتساقا مع عملية "أصدقاء الكونغو"، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاريع تهدف إلى دعم قدرة الحكومة على تصور برامج وإصلاحات. وتمثّل الإصلاحات الهيكلية وتنسيق المساعدات الخارجية وبناء القدرات المحاور الرئيسية للمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(هـ) الصحة: نجحت اليونيسيف في تنظيم أيام التحصين المحلية في ٤٦ بلدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى كينشاسا فوصلت بذلك إلى أكثر من مليوني طفل دون الخامسة من العمر. على أن هذا الإنجاز لا يمكن أن يخفي مستوى التدهور في الهياكل الصحية في البلد. ومن ثم، يشارك كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برامج من شأنها تعزيز قدرة الحكومة على صياغة سياسة صحية وطنية وعلى التصدي لاحتياجات السكان المتضررين من جراء الأمراض المعدية المختلفة. وفضلا عن ذلك فإن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يقوم بتنسيق جهود الوكالات المختلفة لمساعدة شعب الكونغو على اتباع سلوكيات مأمونة وعلى كفالة مستوى أفضل من الحماية والمعالجة ضد المرض؛

(و) حقوق الإنسان: عمل مكتب حقوق الإنسان الميداني في كينشاسا على تنفيذ أنشطته رغم وجوده في بيئة مفعمة بالشكوك. ومع ذلك، فمن خلال تنظيم الحلقات الدراسية للمنظمات غير الحكومية المحلية ولموظفي الحكومة، فإن عملية تعزيز منظمات حقوق الإنسان وقطاعات المجتمع المدني جارية على قدم وساق. وقد أكدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضوح الحاجة إلى تعزيز هياكل حقوق الإنسان وإصلاح النظام القضائي وهي مهمة أصبحت الهدف الرئيسي للمكتب الميداني لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٨؛

(ز) الشؤون الاجتماعية: استرعت حقوق ومكانة المرأة والطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتمام وكالات الأمم المتحدة ولا سيما منظمة العمل الدولية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - العوائق

٩ - من العوائق الكأداء التي تصادفها الأمم المتحدة حقيقة أن البلاد ما زالت تعيش بيئة صعبة. وقبيل اندلاع الأعمال القتالية، كانت الحكومة قد تعهدت بإجراءات تحويل في سياساتها في الميادين السياسية والاقتصادية. ومع ذلك تضررت جهود الحكومة في إدخال تلك التغييرات بفعل النزاع المتواصل.

١٠ - كما أن العلاقات مع المانحين والمستثمرين ما زالت صعبة، خاصة لأن بعض المانحين يربطون بالضرورة بين استئناف تقديم المعونات وبين الأحوال السياسية وبحقوق الإنسان.

١١ - وثمة عقبة رئيسية أخرى تتمثل في عبء الديون الفادح.

دال - التوقعات

١٢ - سوف تواصل وكالات الأمم المتحدة جهودها لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوف تتخذ في المستقبل خطوات كفيلة بتقديم المزيد من المساعدات المتناسقة والمتجانسة في المجالات الإنسانية والإنمائية مما سيتيح، على نطاق واسع، توسيع تدخلات الأمم المتحدة.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم منظومة الأمم المتحدة بتعزيز التنسيق مع الحكومة بما يشجع توظيف الاستثمارات من جانب المانحين والمتعهدين من القطاع الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - برامج الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٤ - شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في اجتماع أصدقاء الكونغو المعقود في بروكسل يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وفي هذا الاجتماع، أوضحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مساعدتها المقدمة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تتخذ أساسا شكل المساعدة التقنية فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية والدراسات التحليلية بالإضافة إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية. وتعهدت اللجنة بتقديم مساعدة تقنية في خمسة مجالات تضمها الأولويات الإنمائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتندرج ضمن برنامج عمل اللجنة وهي: (أ) الإحصاءات الوطنية وتطوير نظم المعلومات؛ (ب) إصلاح القطاع العام؛ (ج) المشاركة المجتمعية والتمكين وأساليب الحكم السليم؛ (د) تقييم حالة الفقر ووضع السياسات؛ (هـ) الوصلات الإقليمية في مجال الهياكل الأساسية.

١٥ - وبعد ذلك أوفدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فريقا من مستشار إقليمي أقدم وخبير في الحسابات القومية في بعثة تقنية لمدة أسبوعين إلى كينشاسا للاجتماع إلى المسؤولين المختصين بالحكومة، وعقد مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم احتياجات جمهورية الكونغو الديمقراطية اللازمة لبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجال الإحصاء والتنمية. وكانت الأهداف الرئيسية للبعثة كما يلي:

(أ) إجراء تقييم للاحتياجات الإحصائية على المستوى القطري مع التركيز على الحسابات القومية وإحصاءات التمويل الحكومي وميزان المدفوعات؛

(ب) العمل، في ضوء التقييم، على صياغة توصيات محددة لإصلاح الهيئات الوطنية المختلفة الموكل إليها مسؤولية إنتاج البيانات الإحصائية وهي المكتب الإحصائي الوطني، والمصرف المركزي لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - وفي إطار متابعة هذه البعثة، نظم فريق للحسابات القومية تابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل تدريبية لمدة خمسة أيام استهدفت إطلاع الخبراء الوطنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية العاملين في دوائر شتى على الملامح الأساسية لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعلى هيكل ذلك النظام.

١٧ - وفي إطار التطلع إلى المستقبل، تزمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الأشهر القليلة القادمة، وبناء على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقد حلقة عمل تدريبية أخرى حول طرائق جمع الحسابات الحكومية ضمن إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتجدر أيضا الإشارة إلى أن هناك شركاء آخرين يزمعون التعاون مع اللجنة في تعزيز تحسين إحصاءات الأسعار، ووضع وصيانة سجل وطني

للشركات والمنشآت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنهم مثلا المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوبي الصحراء، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي.

١٨ - وفي مجال الدراسات الديموغرافية، قدم مستشار إقليمي أقدم في مجال السكان والتنمية ورقة بعنوان "وضع إطار في مجال السياسات السكانية في أفريقيا" في حلقة توعية دراسية لكبار صانعي السياسات ومديري البرامج المعنيين بالسياسات السكانية في أفريقيا. وقد تم تنظيمها في كينشاسا في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بواسطة اتحاد الدراسات السكانية الأفريقية. وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد البلدان المشاركة في ذلك الاجتماع بالإضافة إلى بلدان أخرى من المنطقة. وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعوتها، بالمشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وخدمات الدعم التقني/برنامج الخدمات التقنية لتقديم المساعدة التقنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية التقييم السكاني القطري التي تقوم بها.

١٩ - كما تتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونيسيف ورابطة تطوير التعليم في أفريقيا على إعادة تشكيل وتعزيز المكتب الأفريقي للعلوم التربوية وهو مؤسسة متخصصة من مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية تقوم في كينشاسا.

٢٠ - وجمهورية الكونغو الديمقراطية مشمولة بمراكز التنمية دون الإقليمية لشرقي أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وهي قائمة في كيغالي (وهي مستضافة مؤقتا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا). ولكن في ضوء الانتشار الجغرافي الواسع للبلد وموقعه الاستراتيجي في أفريقيا، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية يغطيها بدرجات متباينة مركز التنمية دون الإقليمي ومقره في ياوندي وكذلك مؤسسات التكامل. ويقصد عمل مراكز التنمية دون الإقليمية إلى خدمة الأولويات الإنمائية التي تحددها بصورة مشتركة الدول الأعضاء في كل من المناطق دون الإقليمية. ففي المناطق دون الإقليمية في شرقي وجنوبي ووسط أفريقيا، حيث تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشمل الأولويات الإنمائية بناء السلام، والإصلاح والتعمير وإعادة انطلاق التنمية، وتطوير الهياكل الأساسية والتواصل بين الدول والتجارة والتنمية. على أن التقدم في معالجة هذه المشاكل يتطلب نهجا ثابتا يتم من خلال تعميق التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وتقصد مراكز التنمية دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى خدمة الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة التقنية إلى التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والتعاون معها ومنها مثلا السوق المشتركة لدول شرقي أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى.

٢١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ نظم مركز التنمية دون الإقليمي التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة دراسية رفيعة المستوى معنية بالنهوض بالمرأة وبتمكينها الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون

الإقليمية لشرقي وجنوبي أفريقيا. وركزت الحلقة الدراسية على جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تخرج من فترة من النزاع والأزمات وتستعد لانطلاقتها الإنمائية.

٢٢ - وفي السنة القادمة، تتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المزيد من المساعدات التقنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلب الحكومة، في مجالات الأولوية الخمسة التي حددتها في اجتماع "أصدقاء الكونغو" المعقود في بروكسل. كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستواصل العمل من خلال مراكزها الإنمائية دون الإقليمية في شرقي وجنوب ووسط أفريقيا، صوب تعزيز وتعميق التكامل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها في إطار التماس حل لتلك المشاكل المستعصية في مجالات الإصلاح والتعمير وإعادة انطلاقة التنمية.

باء - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

١ - برنامج الطوارئ

٢٣ - منذ عام ١٩٩٧، ظلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تنفذ برنامج طوارئ بحجم ١ ٦٠٤ ١٤٠ دولار. ويتألف من أربعة مشاريع ويغطي الجزء الشرقي من البلاد. وثلاثة من هذه المشاريع الأربعة تم تنفيذها في المقاطعتين الشرقيتين شمالي وجنوبي كينو. وفيما يلي تفاصيلها:

(أ) المشروع الأول بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار وهو مشروع برنامج التعاون التقني، ويهدف إلى تنسيق عمليات الطوارئ في القطاع الزراعي وتقديم المدخلات الزراعية؛

(ب) المشروع الثاني (١٥٢ ٥٤٠ دولار) ممول بأموال قدمتها إلى الفاو حكومة السويد استجابة إلى مبادرة الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى ويهدف إلى تقديم المدخلات الزراعية؛

(ج) وهناك مشروع آخر بمبلغ ٥٣٣ ٠٠٠ دولار لتقديم المدخلات الزراعية جرى تمويله بأموال قدمتها إلى الفاو حكومة بلجيكا استجابة إلى مبادرة الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٤ - وأدى ذلك إلى تقديم ١٦٠ طنا من بذور الفول و ٧٠ طنا من بذور الفول السوداني و ١,٧ من الأطنان من بذور الخضر و ٨٢ ٠٠٠ محراث إلى أفقر الأسر الزراعية بنهاية السنة في منطقتي شمالي كينو الشمالية وجنوبي كينو. أما المشروع الرابع الذي تمتد تغطيته ليشمل مقاطعة أورينتال فله ميزانية بمبلغ ٣٢٢ ٠٠٠ دولار وما زال في مرحلة التخطيط. وسوف يغطي المبلغ كلفة برنامج تحصين للماشية في المقاطعات الشرقية.

٢ - الإصلاح والإنعاش والتنمية

برنامج التعاون التقني للفاو

٢٥ - منذ عام ١٩٩٧، وصل برنامج الفاو للتعاون التقني من أجل الإصلاح والإنعاش والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مبلغ ٥٠٥ ٩٠٩ دولار وغطى خمسة مشاريع. وقد أدى مشروع بمبلغ ٠٠٠ ١٤٥ دولار إلى تمكين جمهورية الكونغو الديمقراطية من وضع سياسة للميكنة الزراعية. ويهدف مشروع جار آخر (٠٠٠ ٢٧٠ دولار) إلى وضع نظام للمعلومات للأمن الغذائي والتغذية في مقاطعات ثلاث. وهناك ثلاثة مشاريع أخرى بميزانية إجمالية تبلغ ٥٠٠ ٤٩٤ دولار سوف تبدأ في القريب العاجل تتعلق على التوالي بعملية تقييم العرض من الأغذية في منطقة كينو وتقديم الدعم إلى منتدى السياسة الزراعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووضع خطة رئيسية وبرنامج استثمار للقطاع الزراعي.

البرنامج الخاص للأمن الغذائي

٢٦ - سوف يغطي برنامج الفاو للأمن الغذائي جمهورية الكونغو الديمقراطية بأسرها. وخلال السنوات الثلاث الأولى يتوقع من الفاو أن تجمع ٠,٣ مليون دولار من برنامج التعاون التقني التابع لها و ٠,٢٥ مليون دولار من برنامج الأمن الغذائي التابع لها و ٠,٣ مليون دولار من اتفاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية و ٢,٤٥ مليون دولار من أموال ثنائية ومتعددة الأطراف. وفضلا عن ذلك، فمن المتوقع تقديم مبلغ آخر قوامه ٣ ملايين دولار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بفضل ترتيبات بين الفاو، والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

مشاريع الغذاء عن بعد

٢٧ - من المقرر أن تفيد جمهورية الكونغو الديمقراطية من مبلغ ٢٦٩ ١٩ دولار على شكل أموال مجموعة من خلال الغذاء عن بعد لعام ١٩٩٧. ومن المقرر استخدام هذا المبلغ لتقديم مساعدة مباشرة إلى جمعية تربية الأسماك في مقاطعة الكونغو الدنيا ولحفظ المنتجات السمكية على طول الساحل وعند مصب نهر الكونغو.

البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو

٢٨ - في عام ١٩٩٧، تم تنفيذ مشاريع مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو، بمبلغ ٦٤٤ ٩٣٦ ٣ دولار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي: مشروع بذور، ومشروع خدمات إرشاد زراعي، ومشروع أرز ومشروع بشأن جمع البيانات. وفي غمار بيئة صعبة، أدت المشاريع الأربعة إلى نتائج مفيدة في الإنتاج الزراعي. فقد نجم عن مشروع البذور تكامل بين النشاطين المتصلين بنبات الكسافا وهو المحصول الغذائي الرئيسي في البلاد بمعنى مضاعفة حصاد الكسافا وإنشاء مشاتل للمحاصيل المرتفعة الغلة في كل مقاطعة. كما أدى المشروع إلى إنتاج منشورات عديدة: "فهرس وطني بأنواع وتشكيلات المحاصيل الغذائية" ومجلدين عن "تقنيات إنتاج البذور في الكونغو". وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ شملت الخدمات الإرشادية ١٨٣ من هياكل الدعم و ٥٥٦ ٢ من العاملين في مجال الإرشاد الزراعي وغطت بشكل مباشر ٠٠٠

٤٥٠ مزارع (٤٣ في المائة منهم نساء مزارعات). وبلغ مجموع المزارعين الذين حصلوا على الخدمة، بمن فيهم المزارعون المشاركون مباشرة في البرنامج ٠,٨ مليون نسمة. أما مشروع الأرز فقد أدى بدوره إلى وضع وثيقة استراتيجية بشأن تطوير محصول الأرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتطوير تشكيلات مختلفة من محاصيل الأرز المغمور وتصميم نظام ري في بركة ماليبو (كينشاسا) وقد أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل في المشاريع الأربعة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

برنامج الصندوق الاستئماني

٢٩ - في إطار تمويل مقدم من حكومة بلجيكا، تخطط الفاو لتقديم المساعدة التقنية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) إنتاج البذور والمدخلات الزراعية (مليون دولار) في ٩ مقاطعات باستثناء مقاطعتي شمالي كينو وجنوبي كينو؛

(ب) تطوير فلاحة البساتين الحضرية وشبه الحضرية (١,٣ مليون دولار تقريبا).

البرنامج الإقليمي

٣٠ - ما برحت الفاو تنفذ ثمانية برامج إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتغطي ما يلي:

(أ) التنمية المتكاملة للمصايد الصغيرة في غرب أفريقيا؛

(ب) بحوث لإدارة مصايد الأسماك في بحيرة تنجانيقا؛

(ج) تحسين الإطار القانوني للتعاون والإدارة والتنمية للمصايد في الدول الساحلية في غرب أفريقيا؛

(د) نظام للمعلومات والتعاون بشأن تجارة المنتجات السمكية في أفريقيا؛

(هـ) عرض وتوزيع الأغذية في المدن الأفريقية الناطقة بالفرنسية؛

(و) نظم المعلومات والإدارة التشغيلية للموارد المائية في بلدان حوض النيل؛

(ز) رسم الخرائط لاستخدام الأراضي في شرق أفريقيا على أساس بيانات مستقاة من الأقمار الاصطناعية.

جيم - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣١ - أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المكتب الميداني لحقوق الإنسان في كينشاسا في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦. وطبقا للقرار ٦٩/١٩٩٥، الصادر عن لجنة حقوق الإنسان، دعي المفوض السامي إلى النظر، في إطار الموارد المتاحة، في التوصية المقدمة من المقرر الخاص بأن يوفد، بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، خبراء في حقوق الإنسان. وعملا بالقرار المذكور أعلاه، تتألف المهمة الرئيسية للمكتب من رصد حالة حقوق الإنسان وإسداء المشورة إلى السلطات الحكومية وإلى المنظمات غير الحكومية المعنية بمعايير حقوق الإنسان ومن ثم المساهمة في تنفيذ مشروع التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

١ - البرامج والأنشطة

٣٢ - وتشمل أنشطة المكتب الميداني ما يلي:

(أ) المتابعة عن كثب لحالة حقوق الإنسان العامة في كل أنحاء البلاد والإفادة عن المخالفات التي يمكن أن تحدث. ويشمل ذلك تقديم المعلومات والتحليل إلى المقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان وإلى مفوضية حقوق الإنسان؛

(ب) مساعدة الحكومة على إصلاح وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون (بناء المؤسسات)؛

(ج) إسداء المشورة وتقديم المساعدة للمنظمات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ولبعض قطاعات المجتمع المدني بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(د) تنظيم حلقات دراسية مع المؤسسات الحكومية أو مع المنظمات المحلية لحقوق الإنسان.

٢ - أولويات المكتب الميداني لحقوق الإنسان

تقديم المساعدات وتهيئة سبل التدريب للمنظمات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وتدعيم المجتمع المدني

٣٣ - هذا الجانب من أنشطة المكتب الميداني يركز على دعم منظمات حقوق الإنسان وبعض قطاعات المجتمع المدني بما يهدف إلى تعزيز دورها في عملية التحول إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. والذي حدث أن عددا من الناشطين الكونغوليين في مجال حقوق الإنسان قد اضطروا إلى التماس اللجوء

أو عمدوا إلى الاستخفاء خاصة منذ تولي السلطات السياسية الجديدة مقاليد الأمور، هذا فضلا عن افتقار منظمات حقوق الإنسان إلى حد ما للخبرة والموارد المادية مما يعوق اضطلاعها بمهامها. وفي هذا السياق، فثمة برنامج تدريبي موجه إلى منظمات حقوق الإنسان وإلى العناصر الفاعلة المهمة الأخرى في المجتمع المدني ومن شأنه أن يعزز قدرتها على جمع وتحليل المعلومات وتقديم التقارير بشأن تطورات حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص وإلى الهيئات الأخرى. كما سيتيح لها برنامج من هذا القبيل اتقان التعامل مع الأدوات والآليات القائمة على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب) بالإضافة إلى الصعيد الدولي.

جمع المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان العامة

٣٤ - بالإضافة إلى المشاريع الرامية إلى دعم المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وبعض قطاعات المجتمع المدني، يواصل المكتب الميداني متابعة التطورات الحاصلة في ميدان حقوق الإنسان والتحول السياسي. على أن مكتبا صغيرا كهذا الذي أنشئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكنه أن يضطلع بفعالية برصد شامل لحالة حقوق الإنسان في كل أنحاء بلد شاسع، فيما يعاني من الافتقار إلى الهياكل الأساسية الكافية حتى ولو تم إنشاء مكاتب فرعية في شتى أنحاء البلاد. وعلى ذلك، فإن رصد الحالة العامة لحقوق الإنسان ينبغي أن يتم من خلال جمع وتحليل المعلومات التي تقوم على أمرها شبكة من المنظمات المحلية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى الهيئات الأخرى ذات الصلة التي تم إنشاؤها خلال السنوات الماضية وينبغي من ثم تدعيمها.

تحديد وتقييم الاحتياجات المتعلقة ببناء المؤسسات

٣٥ - تشمل الجوانب ذات الصلة ما يلي:

(أ) التقييم الشامل للمؤسسات العامة وإصلاحها وإعادة تأهيلها ولا سيما نظام العدالة، وبناء القدرات، وتعزيز المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى بعض قطاعات المجتمع المدني. وفي هذا السياق بدأ المكتب الميداني إجراء تقييم من هذا القبيل بالتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى ومع المجتمع الدبلوماسي والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ومع الحكومة؛

(ب) وفي الفترة ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، نظم المكتب الميداني حلقة دراسية ترمي إلى الجمع على صعيد واحد بين المنظمات غير الحكومية الكونغولية المعنية بحقوق الإنسان وقطاعات معينة من المجتمع المدني، حيث تجمع ٧٠ من الناشطين الوطنيين في مجال حقوق الإنسان ومن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وقد تعمق المشاركون في الحلقة الدراسية في تدارس الأولويات المشتركة لديهم بالنسبة للأشهر القادمة ولعام ١٩٩٨ بما في ذلك مشاريع مشتركة بين المنظمات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمكتب الميداني لحقوق الإنسان الذي سيقوم بتمويل نحو عشرين مشروعا مطروحة حاليا للاختيار من جانب منظمات غير حكومية مختلفة معنية بحقوق الإنسان؛

(ج) وقصدت حلقة دراسية ثانية، عقدت في الفترة ١١-١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، واقتصرت أساسا على مسؤولين من وزارات مختلفة، إلى تحديد وتقييم أولويات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ١٩٨٨. وقد صدرت توصيات مختلفة شملت تعزيز الهياكل الأساسية لحقوق الإنسان في البلاد وتنفيذ التنسيق الحكومي في مجال حقوق الإنسان. أما هذه الأنشطة التي ستتوج بالحلقة الدراسية القادمة المقرر عقدها في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، فتهدف إلى إنجاز خطة وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان على أساس أن ذلك يشكل جانبا مهما من جوانب دعم المجتمع الدولي لجهود جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكومة وشعبا، في مجالات التعمير والإصلاح. وفضلا عن ذلك، اتخذت مبادرات نحو تعزيز وعي الشركاء من المنظمات غير الحكومية من خلال إنشاء العنصرين الرئيسيين التاليين وهما: "مركز التوثيق" و "مركز المساعدة القضائية والثقافة القضائية" وقد تلقى المكتب الميداني لحقوق الإنسان دعما في هذا الصدد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دال - منظمة العمل الدولية

٣٦ - اعتبارا من النصف الثاني من عام ١٩٩٧، اضطلع المكتب الميداني لمنظمة العمل الدولية بسلسلة من الأنشطة التي تتمحور حول الأولويات الثلاث التالية:

(أ) تعزيز فرص العمل وتخفيف حدة الفقر؛

(ب) حماية العمال؛

(ج) دعم الديمقراطية وحقوق العمل الأساسية.

٣٧ - وبالإضافة إلى المشاريع الجاري تنفيذها بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جرت اتصالات مع مانحين آخرين للعمل، في المستقبل المنظور، على بدء أنشطة ممولة من جهات شتى مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة التعاون البلجيكية واليونيسيف.

١ - تعزيز العمالة وتخفيف الفقر

٣٨ - تشمل المشاريع التشغيلية ما يلي:

(أ) تم في الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩٠ إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تنفيذ المشروع ZAI/90/002 المعنون "الطرق الفرعية" باتباع طريقة العمالة الكثيفة وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٣ ٩٢٧ ٧٧٦ دولارا).

(ب) بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمشروع الخمس سنوات البالغ ٢٨ مليون دولار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يجري النظر في المشروع المعنون ZAI/96/008 "البرنامج الوطني لإنعاش القطاع الزراعي والريفي".

المشاريع المنفذة مستقبلا

٣٩ - يجري التخطيط للمشاريع التالية:

(أ) مساعدة مقدمة للمعهد الوطني للتدريب المهني: ١,٤ مليون دولار متوقعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد ورد طلب من الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وأعقبه إيفاد بعثة ميدانية من أجل صياغة وثيقة مشروع تموله منظمة العمل الدولية.

(ب) وزارات الإنعاش والتعمير والزراعة والبيئة: وقد تعهدت بعثة من منظمة العمل الدولية بالقيام بالأعمال التحضيرية من أجل صياغة برنامج دعم يقوم على استخدام العمالة الكثيفة HJMO للتنمية المهنية. وبناء على الاتصالات التي تمت، يُتوقع أن يقدم التمويل من أطراف شتى منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ووكالات التعاون البلجيكي والإيطالي،.

(ج) وترغب منظمة العمل الدولية في الاستجابة لمبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد، يمكن توقع مشاركة منظمة العمل الدولية في أنشطة الإصلاح وإعادة التشجير حيث يمكن استخدام العمالة الكثيفة بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، والفاو. ويتم النظر في أنشطة أخرى تتصل بالمساعدة التي ستمنح للجماعات المستضعفة بالتعاون مع اليونيسيف.

(د) واستجابة لطلب من وزارة الزراعة، أوفدت ببعثة لمستشار فني وبتمويل من منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأدت البعثة إلى وثيقة مشروع تحدد الأعمال ذات الأولوية الضرورية لإنعاش التعاونيات. وقد أرسلت إلى المستشار الفني الملاحظات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بهذا المشروع.

(هـ) وفي الوقت نفسه، واستجابة لطلب من البنك المركزي، تتم بلورة وثيقة مشروع تعالج إنعاش تعاونيات الوفورات والقروض. ومن المتوقع أن تقوم وكالة التعاون الكندية بتمويل المشروع، بالإضافة إلى التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية.

الحلقات الدراسية والمؤتمرات والمنح خلال عام ١٩٩٧

٤٠ - قدم في هذا المجال ما يلي:

(أ) منحة إلى موظف في وزارة العمل للاشتراك في دورة معنونة "دعم القطاع غير المنظم في أفريقيا الناطقة بالفرنسية" بتنظيم وتمويل من منظمة العمل الدولية، وعقدت في تورينو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

(ب) منحة أخرى إلى خبير كونغولي للاشتراك في حلقتي عمل تتعلقان بإصلاح التعاونيات وتعزيز روح تنظيم المشاريع. وقامت بتنظيم حلقتي العمل وتمويلهما منظمة العمل الدولية وذلك في آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في دكار وكوتونو على التوالي.

٢ - حماية العمال

المشاريع التشغيلية

٤١ - المشاريع التالية مقررة أو جار تنفيذها:

(أ) المشروع ZAI/96/013 المعنون "برنامج تعزيز نظام الحماية الاجتماعية" بأموال مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٩٢٧ دولار) تغطي نفقات السنة الأولى من المشروع ومن الممكن كذلك تسهيل تنفيذ المشروع بمشاركة من البنك الدولي.

(ب) بدأت في آذار/ مارس ١٩٩٨ المرحلة الأولى من المشروع ZAI/96/011 المعنون "تقديم المساعدة إلى برنامج الإدماج الاقتصادي الاجتماعي ودعم الجماعات المستضعفة والمهمشة في الكونغو"، المرحلة الأولى من المشروع وتستغرق سنة واحدة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥١٩ ٢٨١ ١ مليون دولار).

(ج) المشروع ZAI/98/010/A/08/11 المعنون "دعم صياغة سياسة وطنية لإدماج الشباب في جهود التعمير الوطني" رصدت له ميزانية بمبلغ ٠٠٠ ١٦٢ دولار.

(د) صياغة مشروع من المقرر تنفيذه ويتعلق بإدماج الجنود الأطفال بتمويل من اليونيسيف لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

(هـ) يجري إعداد مشروع يهدف إلى مساعدة الفقراء من الأطفال والنساء ومن المقرر تنفيذه بتمويل من اليونيسيف لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٣ - تعزيز الديمقراطية وحقوق العمال الأساسية

المشاريع المنفذة مستقبلا

٤٢ - المشاريع التالية يجري التخطيط لها:

(أ) عمل خبير استشاري يقوم به خبير من منظمة العمل الدولية لبرنامج يتعلق ببناء القدرات من أجل المفاوضات بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين.

(ب) طلب من وزارة العمل والخدمة العامة من أجل بعثة خبرة فنية تُعنى بإصلاح الوزارة.

(ج) تخطيط تقوم به منظمة العمل الدولية والمكتب الميداني لحقوق الإنسان لجوانب من حقوق الإنسان المتصلة بمكان العمل.

الحلقات الدراسية، والمؤتمرات، والمنح في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

٤٣ - تم إنجاز الأنشطة التالية:

(أ) قيام بعثة مولتها منظمة العمل الدولية للتحقيق في أحوال العمال.

(ب) عقد حلقة دراسية عن موضوع "الاتحادات العمالية والتنمية" قامت بتنظيمها وزارة العمل ومولتها منظمة العمل الدولية. وقد عُقدت الحلقة الدراسية في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(ج) تسهيل اشتراك أربعة من مسؤولي الحكومة في "مؤتمر العمل الدولي" في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في جنيف بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب المشروع RDC/96/013 المعنون "الضمان الاجتماعي".

(د) تنظيم عدة بعثات للأفرقة المتعددة الاختصاصات لبلدان وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي بتمويل من منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وتُعنى بالموضوعات التالية: التدريب، التعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ العمالة (بما في ذلك الطرائق الكثيفة الاستخدام للعمالة).

هاء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ أيار/ مايو ١٩٩٧

٤٤ - نُفذ برنامج المساعدة الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينات في جو صعب للغاية بسبب الاضطراب السياسي في البلاد. بل أعيق تنفيذ البرنامج في غالب الأحيان. وكان قد تم تخطيط وإقرار عدة أنشطة بوصفها أجزاء أساسية من "البرنامج الإنمائي لعامي ١٩٩٥-١٩٩٦"، لكن تنفيذ هذه الأنشطة تأخر إلى ما بعد سقوط نظام موبوتو في أيار/ مايو ١٩٩٧. وفيما كان العهد الجديد يفسح المجال لنظام سياسي جديد عانى برنامج المساعدة المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حالات التذبذب التي اتسمت بها الفترة الانتقالية. واقتضى الأمر إدماج أنشطة المساعدة التقنية من جديد في المؤسسات الحكومية التي كانت قد تغيرت بصورة أو بأخرى. وفي بعض المجالات، اختفى الإطار المؤسسي الذي كان سائدا خلال العمل التمهيدي قبل شهر أيار/ مايو ١٩٩٧ مما استوجب صياغة مساعدة تمهيدية. وأبلغ البرنامج الإنمائي رغبته إلى الحكومة في تخفيف هذه القيود، فأنشئت أفرقة مواضيعية تُعنى ببناء القدرات إلى جانب صياغة إطار برنامجي لمنتصف المدة.

الإدارة العامة والاقتصاد، وشؤون الحكم

٤٥ - في هذه المجالات، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة من خلال مشروع يهدف إلى مساعدة الحكومة في مجهوداتها الرامية إلى صياغة خطة إصلاح هيكلية. وقد نفذت دراسات في مجالات شتى شملت ما يلي: الصحة والتعليم والسياسة الضريبية وإصلاح المشروعات العامة، كما ساعد البرنامج الإنمائي الحكومة حين بدأت الاستعدادات الفنية لاجتماع "أصدقاء الكونغو" في بروكسل. وبعد الإعداد للإصلاحات الهيكلية، تمت الموافقة في أيار/ مايو ١٩٩٨ على مشروع لمساعدة الحكومة في مجهودها الرامي إلى إصلاح الخدمة العامة، ويقدم هذا المشروع المساعدة لتسجيل الموظفين الحكوميين على المستويات المركزية والمحلية. علاوة على ذلك، فلكي يتم تعزيز مجهود الحكومة في تعمير البناء الوطني من خلال قدرة متزايدة على استيعاب الموارد الخارجية وفعالية تخصيصها، وسع البرنامج الإنمائي مساعدته المقدمة إلى الحكومة بصفته منسقا للتبرعات.

٤٦ - وفي اجتماع "أصدقاء الكونغو" المعقود في بروكسل، كلف البرنامج الإنمائي بمهمة مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بناء قدراتها في مجال الإدارة العامة. ووفقا لهذا التكليف، ساعد البرنامج الحكومة على إنشاء عشرة أفرقة مواضيعية ترأسها المؤسسات الحكومية المعنية وإن كانت تضم خبراء يعينهم المانحون المعنيون. وقد اختارت هذه الأفرقة منحى يقوم على المشاركة. وكنتيجة أولى نفذت الإدارات المعنية للآن عملية تقييم القدرات الحالية وتحديد الاحتياجات.

٤٧ - وقد أنهى الفريق المعني بإدارة الاقتصاد الكلي برنامجها في حالة الطوارئ بشأن بناء القدرات. وكما أعرب كل من البنك الدولي ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل عن استعدادهم للمساعدة في هذا المجال. كما بدأ العمل في الأفرقة الأخرى. وأتاح اثنان من هذه الأفرقة (الصحة والتعليم) الوثائق المقرر طرحها للمناقشة في حلقات عمل قادمة. وستنتهي قريبا الأفرقة المعنية بالضمان الاجتماعي والتعدين والطاقة من تقديم تقاريرها. ومن جهة ثانية، واجهت الأفرقة المعنية بشؤون الحكم والهياكل الأساسية والقطاع الخاص والبيئة والزراعة مشكلات منهجية وطلبت المساعدة من الخبراء الاستشاريين. ويتم النظر في الطلب على مستوى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٨ - وقد بدأ البرنامج الإنمائي، قبيل أيار/ مايو ١٩٩٧، برنامجا للتحضير للانتخابات التي كانت متوقعة في ذلك الحين. وحقق البرنامج نتائج ملموسة: تقييم الاحتياجات في مجال الموارد البشرية وآلية إجراء الانتخابات وتنظيم دراسة استقصائية استكشافية لاختبار القدرة على تحديد الناخبين وتسجيلهم. ومن شأن هذه النتائج أن تؤدي إلى تعزيز التحضير للانتخابات المتوقع إجراؤها في عام ١٩٩٩. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدته على صياغة برنامج وطني يهدف إلى دعم القطاع الخاص. ولا تزال الوثيقة تنتظر المصادقة عليها.

الزراعة والتنمية الريفية

٤٩ - شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٧، بالاشتراك مع الفاو، ببرنامج مكثف لإنعاش القطاع الزراعي والريفي بميزانية إجمالية قدرها ٢٨ مليون دولار. علاوة على ذلك، أسفرت سابقة برامج تابعة للبرنامج الإنمائي عن نتائج إيجابية في هذا القطاع في عام ١٩٩٧: استصلاح الطرق الفرعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مستخدمة منحى يقوم على المشاركة وطرائق كثيفة العمالة. واتخذت إجراءات لمساعدة الحكومة على إصلاح بعض المحطات التابعة لأكبر معهد في البلاد لبحوث الهندسة الزراعية.

التنمية الاجتماعية:

٥٠ - ويمكن ملاحظة وجود الفقر في جميع المناطق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحيث أن الرقم القياسي للتنمية البشرية في هذا البلد يبلغ ٠,٣٨١، فإنه يحتل المرتبة ١٤٢ في العالم. فقد تعرضت المرافق الصحية للتدمير وترتفع الآن الإصابة بأمراض كان قد أمكن القضاء عليها فترة من الزمن، وجاء ذلك نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي على مدى عدة سنوات، وبسبب توقف البلدان المانحة عن تقديم المساعدة الخارجية. كما تعرض نظام التعليم لنكسات مماثلة.

٥١ - وما برح البرنامج الإنمائي يقدم المساعدة في إطار الإعداد للبرامج الوطنية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وتشكل المساهمة المقدمة من البرنامج الإنمائي عاملا حاسما في إعادة حفز الأنشطة التي تعرضت للإهمال بسبب نقص الموارد. وقد بدأت حملة للإعلام والتثقيف والاتصال على نطاق البلد وجرى تعزيز الترتيبات المؤسسية. ووضع برنامج وطني لمكافحة الإيدز. وتجري الآن دراسة استقصائية وطنية لتجميع البيانات عن المرافق الطبية والموارد

البشرية في هذا القطاع، وذلك قبل وضع سياسة صحية للبلد. ويجري أيضا إصلاح المرافق الطبية في المناطق المتضررة بالحرب الأهلية. وقد استفادت دائرة مراقبة الأمراض (وزارة الصحة) من التدريب الوظيفي المقدم إلى الأفراد الطبيين التابعين لها ومن توفير معدات المختبرات.

٥٢ - وعملا بالنتائج التي خرج بها المنتدى الوطني المعني بإصلاح قطاع التعليم، الذي عقد في عام ١٩٩٦ [الحالة العامة للتعليم]، قدم البرنامج الإنمائي مساعدة في عملية الإعداد لوضع برنامج للاستثمار. ولكن تعرض تنفيذ المشروع لعدة تأجيلات نتيجة لسوء الحالة السياسية في عام ١٩٩٦. ثم أعيد بدء المشروع بعد أيار/ مايو ١٩٩٧. وأعدت، في هذا السياق، خطة عمل لتقديمها إلى "اللجنة الوطنية لمتابعة حالة التعليم"، وهي لجنة وطنية أنشئت لمتابعة تطبيق قرارات المنتدى. ويزمع تنظيم اجتماع دائرة مستديرة للمانحين في هذا القطاع مستقبلا.

٥٣ - ولم يتعرض مصير المرأة للتجاهل بدون اتخاذ إجراء بشأنه. فبعد عقد مؤتمر بيجين المعني بمشاركة المرأة في التنمية، أعد مشروع بشأن الدور القيادي للمرأة في التنمية. ويجري الإعداد لبرنامج وطني للنهوض بالمرأة، بالاستعانة بالمساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي في إعداد البرامج في مجال التنمية الاجتماعية.

٥٤ - ويقدم البرنامج الإنمائي المساعدة أيضا في صياغة خطة عمل وطنية بشأن الموئل. ويستهدف المشروع، بعد اعتماده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تعزيز القدرات المؤسسية في هذا القطاع؛ وتحسين قدرة سكان المدن من منخفضي الدخل على تحمل تكلفة الأرض والسكن؛ مع تحسين المرافق الأساسية العامة بالمدن.

٥٥ - واعتمد في عام ١٩٩٧ برنامجان للمساعدة خاصان بإصلاح نظام الضمان الاجتماعي وإعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للفئات المستضعفة. ويعد البرنامج الإنمائي أيضا برنامجا آخر للمساعدة في مجال الفقر، وذلك قبل وضع برنامج وطني لتخفيف حدة الفقر.

القطاعات الأخرى

٥٦ - في قطاع البيئة، يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلى الحكومة لوضع جدول أعمال محلي للقرن ٢١. وأعدت وثيقة مشروع لوضع خطة عمل وطنية بشأن البيئة. وفي القطاع ذاته، يجري إعداد مشروعين لمرفق البيئة العالمية من شأنهما توفير الدعم لوضع خطط وطنية بشأن التنوع الإحيائي وتغير المناخ. وفي عام ١٩٩٧ ووفق على ثلاثة برامج للمساعدة في قطاعي النقل والاتصالات: إصلاح نظام الأرصاد الجوية؛ والتدريب الوظيفي المخصص للأفراد العاملين في خدمات الطيران المدني؛ وإعداد خطة رئيسية للاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن المقرر إجراء مفاوضات بين البرنامج الإنمائي والحكومة لتصميم برامج للمساعدة في مجالات البيئة، والنقل، والاتصالات.

المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل

٥٧ - قام البرنامج الإنمائي في النصف الأول من العام بتنسيق الأنشطة الإنسانية بالتعاون مع إدارة الشؤون الإنسانية. وأنشئ فريق لإدارة الأزمات يضم منظمات غير حكومية ووكالات الأمم المتحدة. وعمل الفريق على تيسير تنسيق العمليات، بشكل يفي باحتياجات السكان المتضررين. وبالإضافة إلى ذلك، صمم مشروعان لإعادة التأهيل لتقديم استجابة سريعة في أكثر المناطق تضررا بالحرب الأهلية وتحركات اللاجئين. وفي إطار برنامج المساعدة المذكور، ووفق حتى الآن على ٣٠ مشروعا لتنمية المجتمعات المحلية (يقع ١٦ مشروعا منها في جنوبي سو كيفو). وأسهم البرنامج الإنمائي بنشاط أيضا في عمليات الطوارئ الإنسانية في عام ١٩٩٧: توفير البذور في سو جنوبي كيفو؛ وعمليات الطوارئ عندما تعرض إقليم أورينتال للفيضان واندلاع مرض الكوليرا. ويجري البرنامج الإنمائي في الوقت الراهن مشاورات مع السلطات المحلية في شمالي كيفو، ومع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والوكالة البلجيكية للتعاون لإصلاح طريق ساكي - ماسيسي - واليكالي وهو طريق هام بالنسبة للاقتصاد المحلي.

٥٨ - وختاما، يساند البرنامج الإنمائي الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع تدابير لتقديم المساعدة في حالات الكوارث واتقائها. وفي هذا الصدد نظم البرنامج الإنمائي حلقة عمل مخصصة للمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية.

٢ - التوقعات

٥٩ - في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٨، عقد البرنامج الإنمائي والحكومة، ممثلة بوزارة التعاون الدولي، اجتماعا لاستعراض البرامج الجاري تنفيذها وتقرر: (١) تعديل الدورة الزمنية التي تستغرقها برامج البرنامج الإنمائي بما يتلاءم مع "الحد الأدنى المنفذ كل ثلاث سنوات من برامج الحكومة" ومع توخي التواؤم بين هذه البرامج والبرامج التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ (٢) تمديد فترة البرنامج الحالية حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٦٠ - واقتُرح أيضا خلال الاجتماع تركيز مساهمة البرنامج الإنمائي على أربعة مواضيع: (أ) تخفيف حدة الفقر؛ (ب) إدارة الاقتصاد الكلي؛ (ج) أساليب الحكم والإدارة؛ (د) إدارة البيئة. وتمت التوصية بتوسيع الدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في إعداد برامج البرنامج الإنمائي وفي تنفيذ هذه البرامج ورصدها. ومن المقرر وضع إطار للتعاون بين البرنامج الإنمائي والحكومة في عام ١٩٩٩.

واو - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١ - تأثير الاتجاهات الاجتماعية - السياسية على المساعدة الإنمائية

٦١ - جاءت بداية عام ١٩٩٧ في خضم الحرب الأهلية التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن ثم، لم يستطع صندوق الأمم المتحدة للسكان معاودة تنفيذ عملياته في البلد. ورسمت الحكومة "حدا أدنى ينفذ كل ثلاث سنوات من البرامج" مدته ثلاث سنوات معربة فيه عن رغبتها في استعادة علاقة التعاون المستدامة مع الصندوق. ومن ثم اتصل الصندوق بشركائه المعهودين والمحتملين وركز مرة ثانية على تحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة.

٦٢ - ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية، مثل اللجنة الوطنية للسكان متوقفة عن العمل منذ عدة سنوات. ففي قطاع الصحة، تعرض البرنامج الوطني لتنظيم النسل لنكسة بعد أن كان منفذا في منطقة واسعة من البلد.

٦٣ - وتعاون الصندوق، مع الحكومة، من أجل اعتماد استراتيجية ذات مرحلتين تحقيقا للأهداف التي حددتها الحكومة في "الحد الأدنى من البرامج المنفذ كل ثلاث سنوات" وتم ذلك على النحو التالي:

(أ) وضع وتنفيذ برنامج مؤقت للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وسيتناول البرنامج الإنمائي، استنادا إلى مسعى الحكومة نحو التعمير الوطني وما لديها من أولويات، أنشطة إعادة التأهيل وبناء القدرات في مجالي السكان والتنمية. ومن ذلك مثلا أن مساهمة الصندوق سوف تتركز على تنفيذ برنامج الطوارئ ["الحد الأدنى من برامج الطوارئ"] الذي وضعته وزارة الصحة. وقد حدد برنامج الوزارة هدفين: تخفيض وفيات الأمهات وتحسين الصحة الإنجابية.

(ب) العمل في عام ١٩٩٨ على بدء عملية تفضي إلى وضع برنامج قطري (بدءا من سنة ٢٠٠٠).

٢ - أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٧

٦٤ - في عام ١٩٩٧، انصبت جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان على ثلاثة مجالات ذات أولوية: الصحة الإنجابية؛ والسكان والتنمية؛ وبرنامج العمل الناتج عن ذلك.

الصحة الإنجابية

تعزيز الصحة والاستراتيجيات الإنجابية

٦٥ - دعم الصندوق الأنشطة التالية في إطار ميزانية إجمالية تبلغ ٤٥٠ ٤٠ دولارا:

(أ) تمويل حلقة عمل وطنية تمهيدية عن "الصحة الإنجابية للشباب" قامت بتنسيقها وزارة الشباب؛ وتقديم الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الناشئة عن مشاركة وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في المنتدى الأفريقي المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين، الذي عقد في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

(ب) تقديم الأموال اللازمة لتغطية التكاليف الكاملة الناشئة عن مشاركة وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في المؤتمرات التالية؛

(ج) المؤتمر الدولي الثامن المعني بالمرأة والصحة؛ الذي حضرته عضو من رابطة الطبيبات، وعقد في ريو دي جانيرو، آذار/ مارس ١٩٩٧؛

(د) ندوة كوتنو المعنية بإزالة الحواجز القانونية التي تعوق الصحة الجنسية والإنجاب في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وشاركت فيها سيدتان في آذار/ مارس ١٩٩٧؛

(هـ) المؤتمر المعني بتخفيض حالات الوفيات والأمراض المتصلة بالإجهاض: نظمه الاتحاد الأفريقي للرابطات والجمعيات الطبية، وحضر المؤتمر عضوان عن مجلس نقابة الأطباء بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تنفيذ المشاريع المتصلة بالصحة الإنجابية

٦٦ - جرى، في إطار المشروع ZAI/96/PO1 المعنون "توفير وسائل منع الحمل"، تنفيذ الأنشطة التالية في عام ١٩٩٧ وبمبلغ إجمالي قدره ٠٩٠ ٩٨ دولارا.

(أ) تسليم وسائل منع الحمل للمستودع المركزي التابع لبرنامج تنظيم النسل الذي تخزن به المنتجات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٦؛

(ب) شراء معدات حاسوب، وسيارات، ومعدات طبية؛

(ج) إجراء دراسة لتقييم احتياجات الصحة الإنجابية في المقاطعات الشرقية: أورينتال، شمالي كيفو، وجنوبي كيفو؛

(د) الأنشطة المتعلقة بالطوارئ والتضامن.

الاستراتيجيات السكانية والإنمائية

٦٧ - تم تنفيذ الأنشطة التالية وبلغ مجموعها ٣٠٠ ١٢ دولار:

(أ) قيام فريق من أساتذة الجامعات العاملين في قسم الديمغرافيا، جامعة كينشاسا بإعداد سلسلة من الطروحات للرد خلالها على الأسئلة المثارة بشأن قضايا الاستراتيجيات السكانية والإنمائية؛

(ب) مشاركة وفد من جمهورية الكونغو الديمقراطية في "منتدى البرلمانيين المعنيين بالسكان والتنمية بالبلدان الأفريقية وبلدان الشرق الأوسط" الذي عقد في كيب تاون، في أيار/ مايو ١٩٩٧؛

(ج) إعداد مؤتمر وطني بشأن التعمير؛

(د) تنظيم اليوم العالمي للسكان. وقد غطت وسائل الإعلام الوطنية خطابا معنونا "الصحة الإنجابية للمراهقين" القاه المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة نيابة عن ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان نظرا لوجوده خارج المدينة؛

(هـ) تقديم الدعم إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية في مجال الأنشطة التذكارية؛

(و) مشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الندوة الدولية المعنية بالصحة والإنتاجية والتنمية، التي عقدت في أبيدجان، في آذار/ مارس ١٩٩٧.

قضايا الجنسين والسكان والتنمية

٦٨ - دعمَّ الصندوق الأنشطة التالية البالغ حجمها الإجمالي ٤٣٠ ٨ دولار، في إطار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

(أ) مشاركة مسؤول حكومي في دورات لجنة الأمم المتحدة بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة المعقودة في نيويورك، تموز/يوليه ١٩٩٧؛

(ب) وفي إطار بناء قدرات المرأة، قام الصندوق برعاية ما يلي:

- تنظيم حلقة عمل عن موضوع "المرأة والانتخابات: ما هو دور المرأة؟" وعقدت في آذار/ مارس ١٩٩٧ من قبل مجموعة من المنظمات النسائية غير الحكومية؛

- مشاركة اثنين من مسؤولي الحكومة في "الاجتماع الدولي للكيانات الأسرية"، الذي عقد في البرازيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧؛

- تنظيم أيام "المرأة والصحة" حول موضوع "مستقبل الطفلة" من قبل "رابطة الطبيبات" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

الأنشطة المشتركة بين الوكالات

٦٩ - شارك المكتب، باعتباره عضوا في الأفرقة المواضيعية، فيما يلي:

(أ) الاحتفال، في شهر كانون الأول/ ديسمبر، بـ "اليوم العالمي لمكافحة الإيدز" مع الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ب) أسبوع الأمم المتحدة لتخفيف حدة الفقر، الذي نظمه في شهر تشرين الأول/أكتوبر الفريق المعني بتخفيف حدة الفقر. وتم إصلاح المستودع المركزي لوزارة الصحة، كما تم توريد معدات تعقيم لبعض المرافق الطبية (مستشفى الولادة بكنتامبو و"مركز ليبوتا ليلامو") التي تقوم بتنفيذ برنامج تحديد النسل.

٣ - المنشورات

٧٠ - قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم الأنشطة التالية المتصلة بالمنشورات:

(أ) كتاب يتضمن مجموعة من الردود على الأسئلة المثارة حول قضايا استراتيجيات السكان والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ب) تقرير "حلقة العمل الوطنية المتعلقة بإعداد الشباب للألفية القادمة: تحدي الصحة الإنجابية"؛

(ج) تقرير "حلقة العمل المتعلقة بالمرأة والانتخابات: ما هو دورها؟".

زاي - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٧١ - انصبت إسهامات المفوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٧ على ثلاثة مجالات هي:

(أ) تقديم المساعدة للاجئين الموجودين في الأراضي الكونغولية؛

(ب) عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم؛

(ج) برنامج المساعدة الإنسانية الشامل في شرقي الكونغو.

١ - تقديم المساعدة للاجئين

٧٢ - تشترك جمهورية الكونغو الديمقراطية في حدودها مع ٩ بلدان مختلفة. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي في بعض هذه البلدان المجاورة (أنغولا وأوغندا ورواندا) إلى تدفقات هائلة من اللاجئين جيئة وذهابا عبر الحدود. وقامت المفوضية بتنفيذ عدة مشاريع لمساعدة اللاجئين (بلغت ميزانيتها الإجمالية ٤ ٢٧٨ ١٤٠ دولارا) على النحو التالي:

(أ) إدماج ١١١ ١٣٠ لاجئا أنغوليا وغيرهم من اللاجئين المنتمين لجنسيات مختلفة في كينشاسا ومقاطعتي الكونغو الأدنى وكاتانغا؛

(ب) تقديم المساعدة الطارئة للاجئين من الكونغو - برازافيل في كنشاسا (كنكولي)؛

(ج) إدماج ١٩٢ ٦١ لاجئا سودانيا وأوغنديا في المقاطعة الشرقية؛

(د) توطين اللاجئين في بلدان أخرى؛

(هـ) كما اشتملت المساعدة المقدمة لهؤلاء اللاجئين على توفير الرعاية الصحية والتعليم (من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية).

٢ - عمليات إعادة اللاجئين إلى أوطانهم

٧٣ - بعد دخول القوات المتحالفة الديمقراطية لتحرير الكونغو إلى كنشاسا معلنة انتهاء الحرب الأهلية واستعادة الثقة في العلاقات بين حكومتي رواندا والكونغو، أعيد اللاجئون الروانديون والكونغوليون، طواعية، إلى بلديهم. وفيما يلي بيان بتفاصيل عمليات الإعادة التي تكلفت ٦٥٦ ٨٤١ ١٦ دولارا:

(أ) إعادة اللاجئين الأنغوليين؛

(ب) إعادة اللاجئين من الكونغو - برازافيل؛

(ج) إعادة ٨٠٠ ٥٧ من اللاجئين الروانديين والبوروندديين من مدن غوما، وبوكافو، وأوفيرا، وكيسانغاني، وإمباندااكا، وأمبوجي - مايي، وهي مدن كونغولية.

٣ - برنامج المساعدة الإنسانية الشامل في شرقي الكونغو

٧٤ - تسبب وجود أعداد كبيرة من اللاجئين في شرقي الكونغو في ظهور مجموعة من المشاكل التي عالجتها المفوضية من خلال "برنامج المساعدة الإنسانية الشامل" في هذا الجزء من البلد. إذ تم تنفيذ ما مجموعه ٣٤٥ مشروعا في مقاطعتي شمالي كيفو (غوما) وجنوبي كيفو (بوكافو وأوفيرا). وشملت هذه المشاريع مجالات عدة، منها ما يلي:

(أ) الزراعة: إنتاج وتوزيع البذور؛ وتوزيع الأدوات الزراعية؛

(ب) النظافة الصحية: اقتضى الأمر تنظيف مراكز اللاجئين وإغلاقها بعد مغادرة اللاجئين إياها؛

(ج) المياه: الإمداد بالمياه والكلور والصهاريج؛

(د) تربية الماشية: توريد المواشي واللقاحات؛

(هـ) البيئة: مشاتل الأشجار، وإعادة التشجير في المناطق التي كان اللاجئون يشغلونها؛ وإصلاح المتنزهات الوطنية (فيرونغا، وكاهوزي، وبييغا)؛

(و) الهياكل الأساسية: تشييد الجسور، وإصلاح الطرق والأسواق والمجازر؛

(ز) الصحة: إصلاح المراكز الصحية والمستشفيات؛ وتزويد الصيدليات بالأدوية؛

(ح) التنمية الاجتماعية: الأنشطة المدرة للدخل، والتدريب التأهيلي للعمل؛ وتقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا.

حاء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٧٥ - استهدف برنامج تعاون اليونيسيف في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ عددا محدودا من الأهداف، هي: تحسين مدى الاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية في المقاطعات السبع التي يعيش فيها ٦٥ في المائة من مجموع السكان؛ وتنفيذ الأنشطة المتصلة باتفاقية حقوق الطفل. ولكن بسبب تدهور الوضع الاجتماعي والسياسي، اضطرت اليونيسيف إلى تنفيذ المزيد من الأنشطة الطارئة.

١ - برنامج الطوارئ

٧٦ - قامت اليونيسيف، في إطار تصديها للحالة في الجزء الشرقي من البلد، بفتح مكتب للطوارئ في كيسانغاني، وأعادت فتح مكتبها الكائن في أوفيرا (جنوب كيفو). وبفضل هذين المكتبين الميدانيين، تمكنت اليونيسيف من اتباع نهج تشاركي يشمل مجالات ثلاثة، هي: مساعدة ٠٠٠ ٤٠٠ من اللاجئين الروانديين والبوروندیين ممن فروا من النزاع؛ ومساعدة ٠٠٠ ٢٠٠ أسرة مشردة داخليا؛ وتحسين الخدمات التعليمية والصحية واستكمال الاحتياطي الغذائي الذي سلب خلال النزاع. وتم تنفيذ برنامج الطوارئ هذا بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، بميزانية إجمالية بلغت ٠٠٠ ٣٤٣ ١٣ دولار.

٧٧ - وبعد انتهاء النزاع، قررت اليونيسيف الإبقاء على هيكل مستقل لتنفيذ عمليات الطوارئ في المقاطعات الشرقية الأربع (شمالي كيفو، وجنوبي كيفو، وأوريانتال، ومانييما) حتى نهاية العام.

٧٨ - ومنذ ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، انصبت المساعدة الطارئة على حملات التحصين (ضد شلل الأطفال والحصبة)؛ ومساعدة الأطفال غير المصحوبين والأطفال المحتاجين إلى حماية خاصة؛ وإصلاح المرافق الاجتماعية مثل المراكز الصحية ومستشفيات الولادة والمدارس في المناطق التي تضررت من الحرب أكثر من غيرها في المقاطعات الشرقية الأربع. كما قـُدمت المساعدة الطارئة لضحايا النزاعات العرقية في منطقتي ماسيسي وأوفيرا - فيزي.

٧٩ - وعندما نشبت الحرب الأهلية في برازافيل في مطلع حزيران/يونيه، فر ٠٠٠ ٧٠ كونغولي إلى كينشاسا. ومن هذه المجموعة، تم إيواء ٠٠٠ ٣٠ في المركز التي تمكنت المفوضية من الحصول عليه في كينكولي. ثم تعاون مكتب اليونيسيف في كينشاسا، مع موظفي مكتب اليونيسيف في برازافيل، على توفير الحماية اللازمة للنساء والأطفال في مخيم اللاجئين. كما وفـّرت اليونيسيف لقاح الحصبة وفيتامين "أ" والرعاية النفسية العلاجية للأطفال، وكميات إضافية من الأغذية للأطفال الذين يعانون سوء التغذية وللمرضى، مع توفير المعدات اللازمة للتعليم الابتدائي، وتوعية الحوامل والمرضعات من الناحية الغذائية، وكفالة الرعاية للحوامل، وتوفير المعدات اللازمة لإقامة وحدة للولادة في المخيم.

٢ - البرنامج الصحي

٨٠ - لم تطرأ أي بادرة تحسن في عام ١٩٩٧ على الوضع الصحي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ كان تدهور القطاع الصحي، الذي لم يمسه الإصلاح لمدة عقدين، قد بلغ من الحدة ما جعل الجهود المبذولة منذ أيار/ مايو ١٩٩٧ قاصرة عن التصدي للمشكلات القائمة.

٨١ - وكان الهدف العام للبرنامج الصحي هو خفض معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأمهات. وفي هذا الصدد، تم وضع أربعة مشاريع، هي: تعزيز الرعاية الصحية الأولية؛ وتطوير برنامج التحصين الموسع؛ والوقاية من الإيدز؛ وتحسين الصحة والتغذية. وتبلغ الميزانية الإجمالية للبرنامج ٠٠٠ ٣٠٧ ٣ دولار.

٨٢ - ولم تتأثر أنشطة التحصين بالعقبات الناجمة عن حالة الحرب في الجزء الشرقي من البلد. إلا أن بعض الأنشطة الخاصة، مثل "أيام التحصين المحلية" ضد شلل الأطفال والحصبة، التي تم تنظيمها في ٤٦ مدينة وبلدة في جميع أنحاء البلد، حظيت بأفضلية على حساب أنشطة التحصين المعتادة. وكانت نسبة التغطية لهذه الأنشطة عالية للغاية، حيث بلغت نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، ممن تم تحصينهم ضد شلل الأطفال، ٩٥ في المائة.

٨٣ - وتركزت أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كينشاسا، حيث نفذت بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية. فعن طريق حملة إعلامية، جرت توعية ١,٢ مليون من الشباب، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٨ عاما، بطرق انتقال هذا المرض وأساليب الوقاية منه.

٨٤ - وانصبت الأنشطة المتصلة بالمشروع الأخير (تحسين الصحة والتغذية) على تحسين سلامة الولادة. وتركزت هذه الأنشطة في مستشفى سيكون نموذجا للتجارب المقبلة.

٣ - برنامج التغذية

٨٥ - يتضح من البيانات التي تم جمعها في آذار/ مارس ١٩٩٥ ارتفاع مستويات سوء التغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسوء التغذية هو السبب الرابع لوفيات الأطفال، بعد الملاريا والإسهال وأمراض الجهاز التنفسي. على أن حجم سوء التغذية في البلد تفسّره عوامل عدة هي: انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض مستوى الرضاعة، وسوء الرعاية الصحية.

٨٦ - وبرنامج اليونيسيف للتغذية (٠٠٠ ٢٣٦ دولار) يستهدف خفض معدل وفيات الأطفال ومعدل إصابتهم بالأمراض وكذلك خفض حالات نقص العناصر الغذائية، وسوء التغذية الناجم عن نقص البروتينات والنشويات والسكريات. ولتحقيق هذه الأهداف، تنادي اليونيسيف بتحسين تغذية الأطفال، وذلك عن طريق التشجيع على الرضاعة، ومشاركة المجتمع في مكافحة سوء التغذية ونقص فيتامين "أ" والحديد والعناصر الغذائية واليود.

٨٧ - وفيما لم يتح تنفيذ خطة العمل التي تم وضعها كما كان مقررا لها بسبب حالة الحرب، إلا أنه أمكن بالفعل تنفيذ بعض العمليات، حيث تم، خلال "أيام التحصين المحلية"، توزيع فيتامين "أ" على الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و ٥٩ شهرا. استهداف ٧٦١ ١٤٥ ٢ طفلا في ٤٧ مدينة، حيث تراوحت نسبة التغطية بين ٥٠ و ١٠٠ في المائة.

٤ - البرنامج التعليمي

٨٨ - تسبب نقص الموارد الحكومية في أن يتحمل الآباء، بالكامل، تكاليف التعليم حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فالمدارس آخذة في الانهيار. كما أدى سوء نوعية التعليم، خاصة في المدارس الحكومية، وانعدام عنصر الدافعية لدى المدرسين، فضلا عن نقص الكتب المدرسية، إلى تدهور نوعية أداء المدرسين والتلاميذ.

٨٩ - وفي شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، تم إعداد خطة عمل اليونيسيف لعام ١٩٩٧.

٩٠ - أما المشروع المتعلق بالتعليم النظامي فتبلغ ميزانيته ٠٠٠ ٠٤٩ ١ دولار، ويهدف إلى تسهيل فرص الالتحاق بالمدارس، وتحسين نوعية التعليم. والمشروع يتمحور حول خمس استراتيجيات، هي: حشد إمكانات المجتمع، واتخاذ إجراءات بشأن العرض المتاح من التعليم، واتخاذ إجراءات بشأن الطلب على التعليم، وإعداد المعلمين، ومشاركة المجتمع. والمشروع يغطي خمس مقاطعات ويستهدف ٠٠٠ ٢ مدرس و ١٣٠ ناظر مدرسة و ٠٠٠ ٨٠ تلميذ. وحتى الآن، تم تنفيذ الأنشطة التالية: تدريب المدربين ونظار المدارس والمعلمين؛ وتوفير المعدات والكتب والمناضد المدرسية.

٩١ - وفي كاساي الشرقية، يجري تحويل اهتمام ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ طفل بعيدا عن المدارس وجذبهم نحو العمل في استخراج الماس و/أو التجارة. وفي مبوجي مايي هناك ٠٠٠ ٤٥ طفل يعملون في مناجم الماس ولا يذهبون إلى المدارس. وقد بدأت اليونيسيف، بالتعاون مع اللجنة الألمانية، مشروعا بعنوان "أطفال المناجم" لمعالجة هذا الوضع؛ وأختيرت لهذا المشروع عدد من الأنشطة التي تشمل: أنشطة تعليمية رسمية وغير رسمية، وتقديم المعدات إلى المدارس وإلى ثلاث منظمات غير حكومية تعنى بالأطفال، وإعداد ٣٦ معلما، وتقديم الأغذية إلى المستفيدين.

٥ - برنامج المياه والصرف الصحي

٩٢ - تزايد انتشار الأمراض التي تنقلها المياه، وخاصة بسبب سوء حالة الهيكل الأساسي لمصادر المياه (نسبة المساكن الريفية التي تحصل على مياه الشرب النظيفة لا تزيد عن ٢٦ في المائة)، وسوء حالة مرافق الصرف الصحي (نسبة المساكن الريفية التي تستخدم فيها المراحيض لا تزيد عن ٦ في المائة)، وكذلك بسبب سلوكيات معينة لبعض الأفراد.

٩٣ - وقد بدأ في أربع مقاطعات (با الكونغو الأدنى - وكاساي الشرقية، كاساي الغربية، وكاتانغا) تنفيذ برنامج المياه والصرف الصحي (٠٠٠ ٥٠٢ دولار). والهدف العام لهذا البرنامج هو زيادة نسبة المساكن التي تحصل على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي. على أن إنشاء هياكل مادية يتطلب تكاليف

باهظة للغاية، كما أن أثر تلك الهياكل على الصحة محدود. وهذا هو السبب في أن البرنامج قد أعيد توجيهه نحو أنشطة يمكن أن تغير سلوك الأهالي بالنسبة للمياه والصرف الصحي.

٦ - برنامج الإعلام والاتصال

٩٤ - نجحت إدارة الاتصال في نشر رسالة اليونيسيف عن أحوال المرأة والطفل في جميع أنحاء البلد. وقد غطت محطات التليفزيون أنشطة اليونيسيف وخاصة العمليات الطارئة.

٩٥ - وقد أنشئت اللجنة الوطنية للطفل في عام ١٩٩٤، ولكنها لم تبدأ عملها إلا في عام ١٩٩٦. ولجنة حقوق الطفل، التي يرأسها وزير الصحة، تتألف من ممثلين عن جميع الوزارات والمنظمات غير الحكومية. وقد عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ حلقة دراسية عن حقوق الطفل.

٩٦ - وعملا بأحكام اتفاقية حقوق الطفل، نظم في كينشاسا ٧٤ برنامجا إذاعيا وتليفزيونيا من أجل الأطفال. ونفذت في بعض المقاطعات أنشطة تجريبية مماثلة.

٩٧ - بالنظر إلى الاضطراب السياسي الذي ساد البلد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، عجزت اليونيسيف عن أن تنفذ بالكامل برامج التعاون الخاص بها. وبعد أن أجرت اليونيسيف حوارا مع الحكومة ثم عاودت الجهات المشاركة معها ممارسة أنشطتها بعد أحداث أيار/ مايو ١٩٩٧، قامت اليونيسيف ببعض العمليات الناجحة والمشهودة وخاصة في مجال التطعيم ضد شلل الأطفال والحصبة.

٩٨ - وقد أتاح برنامج الطوارئ وإعادة التأهيل الذي تنفذه اليونيسيف قدرة المنظمة على تلبية حاجات اللاجئين والمشردين داخليا. وقد أسهم توزيع مجموعات مستلزمات المدارس والمستلزمات الصحية في المناطق المتضررة من الحرب في إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية.

طاء - برنامج الأغذية العالمي

٩٩ - تراجعت الحالة الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلغت مستويات منخفضة جديدة عندما أصبح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١١٧ دولارا. والكونغو، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التعدين، أصبحت تعتمد أيضا على الأغذية المستوردة. وقد انخفض الإنتاج الزراعي وزاد معدل البطالة في المناطق الحضرية نتيجة لقصور السياسة الزراعية.

١٠٠ - وفي عام ١٩٩٧، لبى برنامج الأغذية العالمي احتياجات حوالي ١,٥ مليون شخص؛ كما جرى توزيع ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٥ طن من الأغذية.

١ - تـــدخلات برنامج الأغـــذية العـــالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٠١ - شارك برنامج الأغذية العالمي بنشاط في برامج كبيرة لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المحلية وتخفيف حدة الفقر من أجل كفالة الأمن الغذائي للسكان المحليين. وعندما انتهى النزاع حول مجلس الأغذية العالمي تدخلاته من العمليات الطارئة إلى المساعدة المقدمة للمشاريع الصغيرة المحلية. ففي كيسانغاني وغوما وبوكافو وأوفيرا، قدم برنامج الأغذية المساعدة إلى مشاريع "الغذاء مقابل العمل" التي تهدف إلى كفالة البذور وإصلاح الطرق الريفية وحماية المناطق الطبيعية الوطنية وإعادة تأهيل مناطق معينة وغير ذلك. وهذه المشاريع الصغيرة يشترك فيها حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بدأ العمل في مشروع يهدف إلى زيادة زراعة الأرز في بوول ماليبو (كينشاسا). والنساء اللواتي يـَعـُلن أسرا يمثلن نسبة ٦٠ في المائة من المشاركين فيه. ومن المتوقع أن يوفر المشروع ٠٠٠ ١٥ طن من الأرز غير المقشور و ٥٠٠ ١ طن من الخضروات لكينشاسا. وقد استثمر برنامج الأغذية العالمي ٢,٥ مليون دولار في هذا المشروع لفترة سنتين.

٢ - تقييم برنامج عام ١٩٩٧

١٠٢ - يشعر برنامج الأغذية العالمي بالارتياح إزاء الإنجازات التي حققها في عام ١٩٩٧. والأهم من ذلك أن البرنامج قد اختبر قدرته على التحول من العمليات الطارئة إلى الأنشطة الإنمائية على نحو ما يتبين من المشاريع الصغيرة المذكورة أعلاه.

١٠٣ - وتقف جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن عند بداية مسار التعمير الوطني. وقد عمل برنامج الأغذية العالمي على تكييف برنامج المساعدة الذي ينفذه كي يصبح متفقا مع هذه الحقيقة. وهكذا فالعمليات الطارئة التي كانت تغلب على تدخلات برنامج الأغذية العالمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال السنوات الأربع الماضية حلت محلها العمليات الإنمائية.

١٠٤ - ويسهم برنامج الأغذية العالمي في تنمية الموارد البشرية من خلال المشاريع الصغيرة ومشاريع المساعدة التي ينفذها في غوما وبوكافو وأوفيرا وكيسانغاني ومبوجي - مايي وكينشاسا. وتهيئ سبل التوعية في مجال التغذية والصحة، إضافة إلى تقديم الأغذية، إلى النساء والأطفال الذين تضمهم تلك المشاريع. وهذا البرنامج يستفيد منه نحو ٠٠٠ ١٥٠ شخص؛ وهو يركز على الحد من سوء التغذية وتحسين ظروف الصرف الصحي. ويجري النظر في تنفيذ مشاريع للصرف الصحي لصالح المناطق الأفقر في كينشاسا.

١٠٥ - ويعمد التدخل من جانب برنامج الأغذية العالمي في كينشاسا وفي الجزء الشرقي من البلد إلى التركيز على البيئة والإنتاج الزراعي، وعلى إنشاء الطرق الريفية وصيانتها.

١٠٦ - على أن برنامج الأغذية العالمي يتبع في جميع تدخلاته نهجا يعتمد على المشاركة وعلى البدء بالقاعدة صعودا إلى أعلى. ولتفادي ظهور سلوكيات مثل الاتكال على المعونة فإن عمد البرنامج إلى جعل مجال تدخلاته محدودا من حيث الزمان والمكان. والمعونة الغذائية ينظر إليها في برنامج الأغذية العالمي على أنها وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي؛ ولذلك فإن ما يزيد عن نسبة ٩٠ في المائة من المواد الغذائية التي يحصل عليها البرنامج تشترى محليا من أجل تقديم حوافز للمزارعين.

١٠٧ - كما أفادت مشاريع برنامج الأغذية العالمي من الفرص التي أتيحت من جانب القطاع الخاص (مشتريات الأغذية والتخزين والنقل) ومن المجتمعات المحلية (مشاركة المجتمع في إنتاج الأغذية) ومن الجهات التي تعمل في مجال التنمية (المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية والخيرية) وكذلك من الأفراد ودوائر الحكومة.

١٠٨ - وفي عام ١٩٩٧، ربطت وسائط الإعلام المحلية بين برنامج الأغذية العالمي والمشاريع التي تنفذ في المجتمعات المحلية في مجالات من قبيل: الأنشطة المدرة للدخل، والتغذية، والتعليم والتدريب، والطرق الريفية، والبيئة، ومرافق الصرف الصحي، والأمن الغذائي.

١٠٩ - اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ارتبط مكتب برنامج الأغذية العالمي في كينشاسا بالعالم وبالمكاتب الميدانية في جميع أنحاء البلد من خلال شبكة "الإنترنت". ويوجد على الشبكة نحو ١٨ عنوانا شخصيا للبريد الالكتروني، إضافة إلى عناوين المكاتب الميدانية في غوما وبوكافو وأوفيرا. ولذلك فإن برنامج الأغذية العالمي متقدم تماما في مجال الاتصال الإلكتروني، وهي ميزة واضحة عندما تكون هناك حاجة إلى استجابة سريعة في حالات الطوارئ.

١١٠ - وقد وسع برنامج الأغذية العالمي اتصالاته بالصحافة المحلية، إذ دعا صحفيين إلى احتفالات التوقيع على الاتفاقات التي يتم التوصل إليها مع الحكومة وعمل على ضمان تغطية كافية لعمليات توزيع الأغذية التي يقوم بها.

ياء - منظمة الصحة العالمية

تقييم تدخلات منظمة الصحة العالمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ١٩٩٧

المساعدة الاستراتيجية

١١١ - تقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة بشكل منتظم إلى وزارة الصحة التي أقامت المنظمة معها اتصالات منتظمة ودائمة وذلك كما يتضح من الإجراءات التالية:

(أ) الاشتراك المباشر من جانب مسؤولين في الوزارة في إعـــداد ميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٦ ١٩٩٧ وفي مرحلة التخطيط لستة مشاريع قدمتها الوزارة؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الوزارة من أجل إجراء التقييم الثالث لبرنامج "الصحة للجميع من الآن وحتى عام ٢٠٠٠"؛

(ج) جمع البيانات اللازمة لتكوين صورة عن الأحوال الصحية في الكونغو (بدأت العملية الأولى في كينشاسا)؛

(د) عقد اجتماع مشترك بين الوكالات ليكون بمثابة منتدى للتشاور والتوجيه في تدخلات قطاع الصحة.

١١٢ - وقد بدأت وزارة الصحة، بمساعدة تقنية مقدمة من منظمة الصحة العالمية، برنامجا يهدف إلى إصلاح القطاع. وجرى إعداد، وتمويل مشروع لتقديم المساعدة في مجال الخدمات الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المتوقع أن يؤدي المشروع إلى إعادة تشكيل هيكل الوزارة؛ وتعيين السياسات الصحية الشاملة والمحددة وصياغة خطة توجيهية في هذا المضمار.

المساعدة التنفيذية

١١٣ - يسهم الأفراد العاملون في مكتب منظمة الصحة العالمية بشكل منتظم في الأنشطة الوطنية المضطلع بها في قطاع الصحة. ونسبة ٥٠ في المائة من وقت عمل أولئك الأفراد يكرس لإجراء اتصالات مع مشاركين داخل الوزارة.

١١٤ - ويرد فيما يلي بيان بالمساعدة الفنية والسوقية التي قدمت إلى البرامج الصحية المختلفة:

(أ) عقد اجتماعات مع الشركاء في المكتب أو في مواقع عمل أولئك الشركاء؛

(ب) إيفاد بعثات ميدانية مع شركاء أو بدونهم؛

(ج) إيفاد بعثات إلى الخارج؛

(د) تسهيل عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل في جميع أنحاء البلد.

١١٥ - والإسهام الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية يتجلى بصورة أوضح من خلال التدخلات المباشرة في الميدان في حالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٧ اضطرت منظمة الصحة العالمية إلى التدخل في الحالات التالية:

(أ) مراقبة الحمى النزيفية؛

(ب) مراقبة فيروس "إيبولا" في كيكويت؛

(ج) مراقبة مرض جدري القردة في سانكورو؛

(د) شلل الأطفال في كاساي الشرقية؛

(هـ) السيطرة على الأوبئة؛

(و) الدوسنتاريا البكتيرية في باندوندو؛

(ز) الالتهاب السحائي في كاتانغا ومانييما؛

(ح) الكوليرا في مخيمات اللاجئين والمشردين؛

(ط) تقديم المساعدة إلى المشردين واللاجئين.

١١٦ - وبالنظر إلى تكرر تفشي الأوبئة ووجود حاجة إلى القيام بعمليات طارئة في البلد، كلفت سبعة مكاتب ميدانية في المقاطعات بمساعدة الوزارة في المقاطعات التي تعاني من أكبر المخاطر الوبائية وهي: باندوندو، وكاساي الغربية، والمقاطعة الاستوائية، ومقاطعة أورينتال، وشمالي كيفو، وجنوبي كيفو، وكاتانغا.

المساعدة العلمية

١١٧ - أسهمت منظمة الصحة العالمية في عدد من عمليات المسوحات والدراسات ومشاريع البحوث التي شملت على النحو التالي:

(أ) بحوث تتعلق بفيروس "إيبولا" وشلل الأطفال؛

(ب) بعثة لتقييم مرض جدري القردة في سانكورو؛

(ج) دراسة عن انتشار أوبئة "كلابية الذئب"؛

(د) دراسة عن مقاومة العقاقير المضادة للملاريا في كينشاسا؛

(هـ) دراسة إثنية - ثقافية عن متلازمة نقص المناعة المكتسب ("الإيدز").

١١٨ - ودعمت منظمة الصحة العالمية نشر عدة مستخلصات منها: "تقرير حلقة عمل بشأن السياسة الوطنية في مجال الصيدلة"؛ و "تقرير التقييم الثالث لتنفيذ مشروع 'الصحة للجميع من الآن وحتى عام ٢٠٠٠'"؛ و "بحث في مجال الأسر المعيشية في كينشاسا"؛ و "التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والكوارث في زائير - الخطة الاستراتيجية الوطنية"؛ و "فيروس نقص المناعة البشرية - التطورات" و "تنفيذ استراتيجية 'الصحة للجميع'".

تعبئة الموارد

١١٩ - يحتاج تنفيذ البرامج بنجاح إلى خبراء وطنيين على مستوى عال من الكفاءة. ويجري إعداد جميع المشاريع بمشاركة من خبراء يعملون في وزارة الصحة.

١٢٠ - ووضعت ستة مشاريع كبيرة لوزارة الصحة؛ ومن المتوقع أن يتاح لأربعة من تلك المشاريع مبلغ إجماليه ٠٠٠ ١٢٠ ٥ دولار مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة البلجيكية.

إدارة البرنامج

١٢١ - منذ انتهاء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، ظل برنامج المساعدة المقدمة من منظمة الصحة العالمية يدار بالتعاون مع الوزارة. وتتولى تخطيط، وتقييم الميزانية البرنامجية لجنة مؤلفة من عشرين عضوا يمثلون البلدان الأعضاء في المنظمة، وممثلين عن الدوائر الخاصة التي تشرف عليها الوزارة، وممثلين عن مكتب الأمين العام للوزارة.

- - - - -